ملخص تنفيذى

أحدث التوجهات الإقتصادية...

ساعد برنامج الإصلاح الإقتصادى المطبق منذ عام ٢٠١٦ فى خلق حيز مالي ومرونة هيكلية للإقتصاد المصرى لمواجهة الأزمات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي، مما ساعد على إستمرار ثقة مؤسسات المجتمع الدولي والتصنيف الإئتماني فى الإقتصاد المصري وثقتها فى قدرته على التصدي لمواجهة الأزمات ودعم المؤسسات الدولية ومساندتها للإقتصاد المصري.

وإستكمالاً لمسيرة الإصلاحات التى إتخذتها الحكومة خلال الأعوام الماضية، فإن وزارة المالية تحرص دائما على أن يصاحب الإصلاحات الإقتصادية إتاحة قنوات تواصل مباشر مع المواطنين وإشراكهم في الرؤية الإقتصادية للدولة. ومن هذا المنطلق، قامت وزارة المالية فى شهر أغسطس بإصدار للمرة الأولى نسخة المواطن من البيان المالى لعام ٢٠٢٠/٢٠٢١ كإحدى أدوات التواصل التى تستخدمها الوزارة لأغراض المشاركة المجتمعية لإشراك المواطنين فى رؤية الإصلاح الإقتصادي. ويتسعرض التقرير بيانات مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١ الذى تم عرضه على مجلس النواب فى نهاية شهر مارس الماضي، قبل صدور الموازنة المعتمدة فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠. ويستتبع هذا إصدار المجلد السنوى السابع لموازنة المواطن للموازنة المعتمدة للعام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١ فى شهر سبتمبر إلتزاما بمعايير مؤشر الشفافية الدولى. ويمكن الإطلاع على تلك التقارير من خلال الموقع الرسمي لوزارة المالية www.mof.gov.eg.

من أحدث المؤشرات على مستوى الإقتصاد الكلى ما يلى؛

القطاع الحقيقى

- **نجحت سياسات الإصلاح في تحقيق تحسن ملحوظ في معدلات النمو الإقتصادى، حيث أظهرت أحدث المؤشرات عن وزارة التخطيط ارتفاع الناتج المحلى الإجمالى** خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ محققاً معدل نمو مبديء قدره ٣,٦% مقارنة بمتوسط قدره ٢,٣% في الفترة ٢٠١١-٢٠١٤، وجدير بالذكر فى ضوء تداعيات تحدي فيروس كورونا وتأثيره على الاقتصاد العالمي اقرت الحكومة حزم تحفيزية للتدخل السريع ومحاولة احتواء كل الاثار السلبية، وعلى الرغم من أنه كان من المتوقع الوصول لمعدل نمو قدره ٦% خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ نجح الاقتصاد المصري فى التعامل مع الأزمة وتحقيق معدل نمو اقتصادي ايجابي فى حين سجلت دول أخرى معدلات نمو سالبة. والجدير بالذكر أن ركائز النمو الآن أصبحت أكثر تنوعًا واستدامة، ويعود ذلك أساسًا إلى الأداء الإيجابى للاستثمار وصافي الصادرات بدلاً من الاستهلاك الذي كان المحرك الرئيسي للنمو لسنوات عديدة. أما على الجانب القطاعي، فاعتمد النمو المحقق على الصناعات التحويلية والغاز الطبيعي والسياحة والتشييد والبناء والاتصالات كأهم المحركات للنمو مما يسلط الضوء على التحول لهيكل قطاعي أكثر استدامة. وقد أدى ذلك النمو إلى خلق فرص عمل حيث انخفض معدل البطالة إلى ٧,٥% فى يونيو ٢٠١٩. وجارى العمل على نشر البيانات الخاصة بالعام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩.

حقق صافى الصادرات خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ مساهمة إيجابية فى النمو بـ ٢,٣ نقطة مئوية فى ٢٠١٩/٢٠١٨، مقارنة بمساهمة قدرها ١,٩% فى العام السابق. **كما ساهم الإستهلاك الخاص والعام** فى النمو مستقراً عند ١,٠ نقطة مئوية. فضلاً عن **مساهمة الاستثمارات فى النمو بنسبة** ٢,٢ نقطة مئوية، مقارنة بـ ٢,٤ نقطة مئوية فى العام السابق.

وارتفع مؤشر الإنتاج الإجمالي بنسبة ٥,٣% على أساس شهرى ليحقق ١٤١,٨ نقطة خلال سبتمبر ٢٠١٩ مقارنة بـ ١٣٤,٦ نقطة خلال الشهر السابق، مدفوعاً بارتفاع المؤشر الفرعى للتشييد والبناء بـ ٤٧,٢% ليحقق ١٧٣,٩ نقطة خلال سبتمبر ٢٠١٩ مقارنة بـ ١١٨,١ نقطة خلال الشهر السابق. يليه قطاع السياحة الذى ارتفع بمقدار ١٠,١% ليصل الى ١٥٦,٨ نقطة خلال

سبتمبر ٢٠١٩ مقارنة بـ ١٤٢,٤ نقطة خلال الشهر السابق.

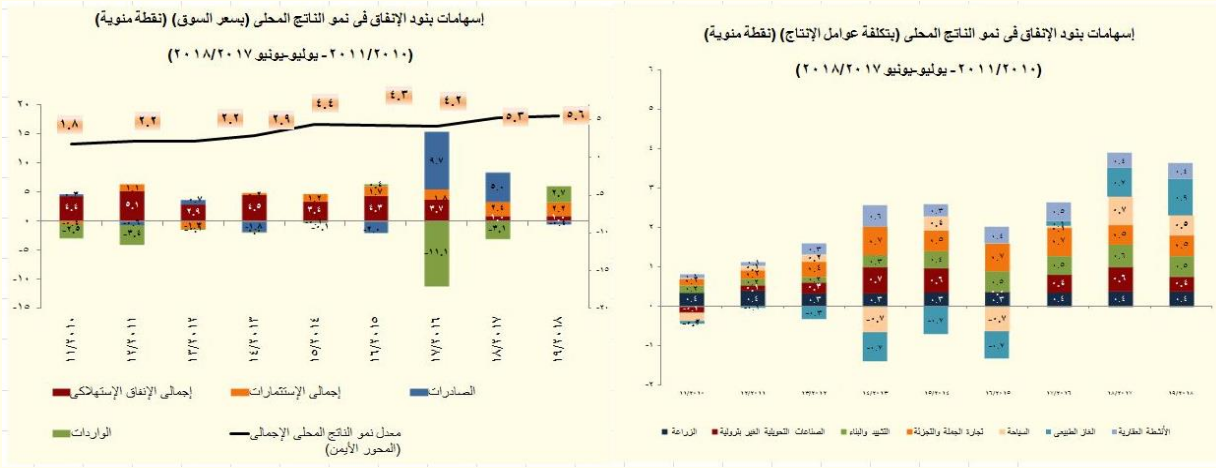

وعلى جانب الطلب، حقق الإستهلاك الخاص خلال العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨ معدل نمو سنوى بلغ نحو ٠,٩% ، مقارنة بـ ١,٠% في العام المالى السابق (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بنسبة ٠,٨ نقطة مئوية). بينما حقق الاستهلاك العام معدل نمو سنوى قدره ٢,٨% خلال عام الدراسة، مقارنة بـ ١,٧% خلال العام السابق (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ ٠,٣ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة قدرها ٠,٢ نقطة مئوية خلال العام السابق). كما حققت الإستثمارات معدل نمو سنوي قدره ١٣,١% خلال العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٢,٢ نقطة مئوية).

على الجانب الآخر، حقق صافى الصادرات إسهام إيجابى في النمو بلغ ٢,٣ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بنحو ١,٩ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة. وقد جاءت تلك التطورات في ضوء انخفاض معدل نمو الواردات بنسبة تفوق نمو الصادرات خلال العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨ بمعدل إنخفاض بلغ نحو ٨,٩% للواردات خلال عام الدراسة، لتحقق بذلك معدل مساهمة بلغ ٢,٧ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة سلبية بلغت ٣,١ نقطة مئوية خلال العام السابق). بينما إنخفضت الصادرات بمعدل اقل بلغ ٢,١% خلال عام الدراسة (بمعدل إسهام بلغ -٠,٤ نقطة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى).

أما على جانب العرض، فقد تصدرت عدد من القطاعات الرئيسية قائمة القطاعات المحركة للنمو، ويأتى على رأسها قطاع السياحة والذى حقق معدل نمو سنوى بلغ ٢٠,١% خلال العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨، مقابل العام السابق (ليساهم بشكل إيجابي في معدل النمو للناتج المحلى الإجمالى بنحو ٠,٥ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة قدرها ٠,٧ نقطة مئوية خلال العام السابق). وقد حقق أيضاً قطاع الغاز الطبيعى الغير بترولي معدل نمو سنوى قدره ٢٠,٢% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ ٠,٩ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ ٠,٧ خلال العام السابق). كما حقق قطاع الاتصالات معدل نمو سنوى قدره ١٦,٧% خلال عام الدراسة (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بنحو ٠,٤ نقطة مئوية مقارنة بمساهمة قدرها ٠,٣ نقطة مئوية خلال العام السابق). كما حقق قطاع التشييد والبناء معدل نمو سنوى قدره ٨,٨% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ ٠,٥ نقطة مئوية). بالإضافة الى تحقيق قطاع الصناعات التحويلية الغير بترولية معدل نمو سنوى بلغ نحو ٣% خلال العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨ (بمعدل إسهام إيجابى بمقدار ٠,٤ نقطة مئوية). أما بخصوص قطاع الزراعة فقد حقق معدل نمو سنوى قدره ٣,٣% (مساهماً فى معدل نمو الناتج المحلى بـ ٠,٤ نقطة مئوية). كما حقق قطاع تجارة الجملة والتجزئة معدل نمو سنوى قدره ٣,٩% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٠,٥ نقطة مئوية). وتجدر الإشارة إلى أن قطاع الأنشطة العقارية حقق معدل نمو سنوى قدره ٣,٩% خلال العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ ٠,٤ نقطة مئوية خلال عام الدراسة).

- **ارتفع صافي الاحتياطيات الدولية** ليسجل ٣٨,٤ **مليار دولار خلال** شهر سبتمبر٢٠٢٠، مقارنة بـ ١٣,٤ مليار دولار في نهاية مارس ٢٠١٣.
- **ارتفع مؤشر مديري المشتريات** ليسجل نحو ٥٠,٤ نقطة خلال سبتمبر ٢٠٢٠، مقارنة بـ٤٩,٤ نقطة خلال اغسطس ٢٠٢٠.
- **أما علي صعيد مؤشرات البورصة المصرية،** فقدد ارتفع مؤشر EGX-٣٠ بنحو ٧,٢% ليحقق ١١،٣٦٦ نقطة خلال شهر اغسطس ٢٠٢٠، مقارنة بـ ١٠،٥٩٩,٥ نقطة خلال الشهر السابق.

- **حققت حصيلة الايرادات السياحية** نحو **١٢,٥ مليار دولار** خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ مقارنة بـ ٩,٨ مليار دولار خلال العام المالي السابق.

القطاع المالى

- **قامت الحكومة فى ضوء الرؤية الإستراتيجية التى أعلنتها من خلال البرنامج الوطنى للإصلاح الإقتصادى بإتخاذ العديد من الإجراءات الاصلاحية خلال الثلاث أعوام السابقة فى مختلف المجالات بهدف وضع الإقتصاد المصرى على مساره الصحيح نحو أداء يواكب إمكاناته والإستغلال الأمثل للطاقات الكامنة.**

- **وقد بلغ العجز الكلى للموازنة العامة للدولة نحو ١,٤% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة يوليو-أغسطس ٢١/٢٠. وذلك في ضوء إرتفاع الإيرادات بنحو ١٧,٦% خلال فترة الدراسة مقابل نفس الفترة من العام المالى السابق، وإرتفاع المصروفات بنفس معدل الزيادة خلال فترة الدراسة، مقابل العام السابق.**

- **حيث بلغت إجمالى الإيرادات نحو ١٢٦ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-أغسطس ٢٠٢١/٢٠٢٠، لترتفع بنحو ١٨,٩ مليار جنيه (بنسبة نمو ١٧,٦%)، لتساهم المتحصلات من الإيرادات الضريبية وحدها بنحو ٩٢,٤ مليار جنيه من إجمالى الإيرادات** (تمثل ٧٣,٤% من إجمالى الإيرادات) **مدفوعا بإرتفاع المتحصلات الضريبية من الضرائب على الدخل** بنحو ١٠ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٤٢,٢%) لتسجل ٣٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، حيث ساهم في ذلك إرتفاع الحصيلة من الضرائب على المرتبات المحلية بـ١,٨ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٢٥,٢%) لتحقق ٩,٢ مليار جنية خلال فترة الدراسة، مقابل ٧,٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، وإرتفاع الضرائب المحصلة من الشركات الأخرى بـ٦,٨ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٨٣,٣%) لتحقق نحو ١٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، وإرتفاع الضرائب المحصلة من النشاط التجارى والصناعى بـ١ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٣٠,٤%) لتحقق نحو ٤,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، وإرتفاع الضرائب المحصلة من هيئة قناة السويس بـ٠,٨ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٢٠%) لتحقق ٤,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة. **كما إرتفت المتحصلات الضريبية من الضرائب على السلع والخدمات** بنحو ١,٨مليار جنيه (بنسبة زيادة ٤,١%) لتسجل ٤٦,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، حيث ساهم في ذلك فى الأساس إرتفاع الحصيلة من الضرائب على السلع المحلية بـ٢ مليار جنيه (بنسبة زيادة ١٦,٤%) لتحقق ١٤,٢ مليار جنية خلال فترة الدراسة. أيضاً إرتفعت المتحصلات الضريبية من التجارة الدولية بنحو ٠,٨ مليار جنيه (بنسبة زيادة ١٤,٣%) لتسجل ٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

- وقد إرتفعت **الإيرادات غير الضريبية** (تمثل ٢٦,٦% من إجمالى الإيرادات) بنحو **٧ مليار جنيه** (بنسبة زيادة ٢٦,٧%) لتحقق ٣٣,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٢٦,٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. **حيث إرتفعت الحصيلة من عوائد الملكية بـ٠,٧ مليار جنيه (بنسبة ٧,٢%)** لتحقق نحو ١١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ١٠,٢مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق مدفوعاً في الأساس **بإرتفاع أرباح الأسهم من الشركات العامة وشركات قطاع الأعمال العام** لتحقق ٢,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، **وتحقيق أرباح الأسهم من هيئة قناة السويس نحو** نحو ٤,٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، **وتحقيق أرباح الأسهم من الهيئات الإقتصادية نحو** ١,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة. **فضلا عن إرتفاع الحصيلة من الإيرادات المتنوعة** بـ٧ مليار جنيه (بنسبة نمو ٨١%) لتحقق ١٥,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

- **أما على جانب المصروفات، إرتفعت إجمالى المصروفات بنحو ١٧,٦% لتسجل ٢١٨ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-أغسطس ٢٠٢١/٢٠٢٠**. فتستمر جهود الحكومة فى اتخاذ اجراءات إعادة ترتيب أولاويات الإنفاق العام والإهتمام بزيادة الإنفاق الإجتماعى والإستثمار فى التنمية البشرية وتطوير البنية التحتية والخدمات المقدمة للمواطنين. حست إرتفع الإنفاق على الأجور وتعويضات العاملين بنحو ١,٦ مليار جنيه ليحقق ٥٢,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة. كما إرتفع الإنفاق على مساهمة الخزانة فى صناديق المعاشات بـ١٥,٣مليار جنيه لتصل ٢١,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، وإرتفاع الإنفاق على دعم الصادرات بنحو ١,١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، وإرتفاع الإنفاق على التأمين الصحى والأدوية بنسبة زيادة ٢٧% ليصل ٠,٩ مليار جنيه، كما تم تخصيص ٨,٤ مليار جنيه لدعم السلع التموينية خلال فترة الدراسة. كما إرتفع الإنفاق علي شراء الأصول غير المالية (الأستثمارات) بنحو ٨,٢ مليار جنيه لتسجل ١٨ مليار جنيه، مما يعكس الاهتمام بتطوير البنية التحتية وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين.

الأداء المالى خلال الفترة يوليو-أغسطس ٢٠٢٠/٢٠٢١

(مليار جنيه)

البيان	يوليو-أغسطس		معدل التغير
	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٠/١٩	
الإيرادات	**١٢٦،٠٠٣**	**١٠٧،١٥٤**	**%١٧,٦**
الضرائب	٩٢،٤٤٧	٨٠،٦٦١	%١٤,٦
المنح	٢٨٠	١٢٢	%١٢٩
الإيرادات الأخرى	٣٣،٢٧٧	٢٦،٣٧١	%٢٦,٢
المصروفات	**٢١٨،٠٦٤**	**١٨٥،٣٥١**	**%١٧,٦**
الأجور وتعويضات العاملين	٥٢،٤٣٥	٥٠،٨٤٩	%٣,١
شراء السلع والخدمات	٦،٣٣١	٧،٠٢٤	%٩,٩-
الفوائد	٨٧،٥٢٠	٨٠،٥٦٢	%٨,٦
الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	٣٩،٤٩٧	٢٤،١٤١	%٦٣,٦
المصروفات الأخرى	١٤،٣٦٠	١٣،٠٨١	%٩,٨
شراء الأصول غير المالية (الإستثمارات)	١٧،٩٢٠	٩،٦٩٣	%٨٤,٩
الميزان النقدى	**-٩٢،٠٦١**	**-٧٨،١٩٧**	
صافى حيازة الاصول المالية	**١،٢٠٤**	**٣٧**	
الميزان الكلى	**-٩٣،٢٦٥**	**-٧٨،٢٣٤**	
الميزان الأولى (% من الناتج المحلى الإجمالى)	**-٠,١٪**	**٠,٠٤٪**	
العجز الكلى (% من الناتج المحلى الإجمالى)	**-١,٤٪**	**-١,٣٪**	

الدين الداخلى والخارجى

- **وتوضح مؤشرات الدين ارتفاع إجمالي الدين الحكومي (المحلي والخارجي)** ليصل إلى ٤٨٣٤,٢ مليار جنيه (٨١,١% من الناتج المحلي الإجمالي) في نهاية ديسمبر ٢٠١٩، مقارنة بـ ٤٨٠١,٨ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٩ (٩٠,٢% من الناتج المحلى الإجمالى)، ويرجع ذلك في الأساس إلي ارتفاع قيمة سندات الخزانة الحكومية بنحو ٣٥٦,٢ مليار جنيه، مقارنة بـارتفاع أقل لاذون الخزانة الحكومية بقيمة ٧٧,٢ مليار جنيه، ويأتي ذلك تطبيقا لسياسة الحكومة في اطالة عمر الدين. كما ارتفع الدين الخارجي الحكومي في ضوء ارتفاع القروض إلى ٤٠,٦ مليار دولار في نهاية ديسمبر ٢٠١٩ مقارنة بـ ٣٧,٩ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠١٩. في حين تراجعت ديون البنوك إلى ٨,٧ مليار دولار في نهاية ديسمبر ٢٠١٩، مقارنة بـ ٩,٥ مليار دولار في العام المالي الماضي.

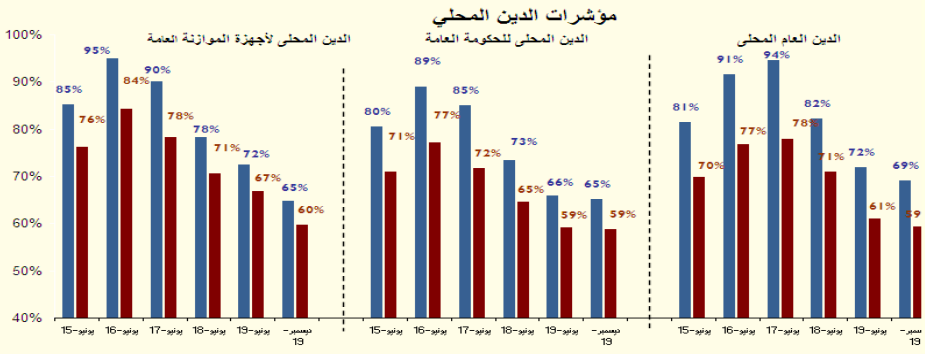

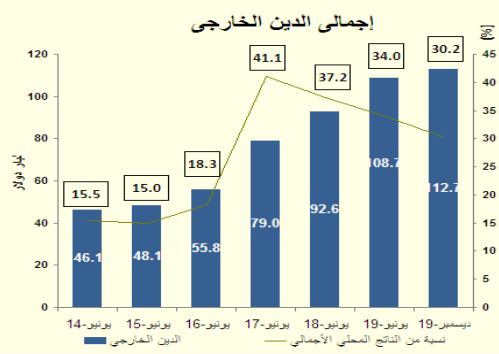

التضخم

تشير البيانات إلى تحقيق معدل التضخم السنوى نحو ٣,٤% خلال شهر أغسطس ٢٠٢٠، مقارنة بـ ٤,٢% خلال الشهر السابق. وسجل متوسط معدل التضخم السنوى تراجعا ليصل الى نحو ٣,٨% خلال الفترة يوليو-أغسطس العام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١، مقارنة بـ٨,١% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق متأثرا بتراجع معدلات التضخم للطعام والشراب خلال نفس الفترة من العام السابق.

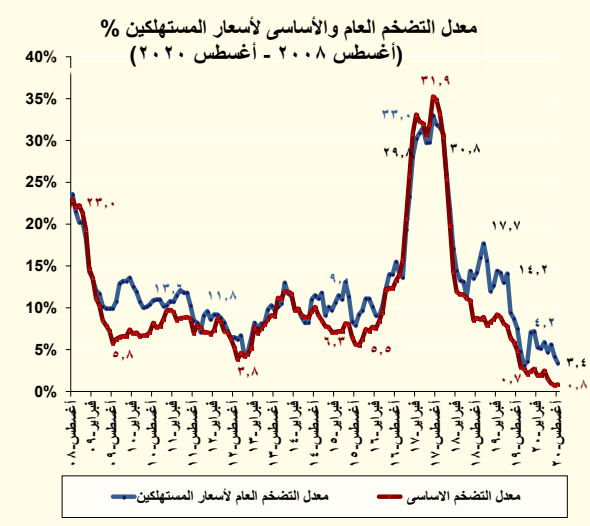

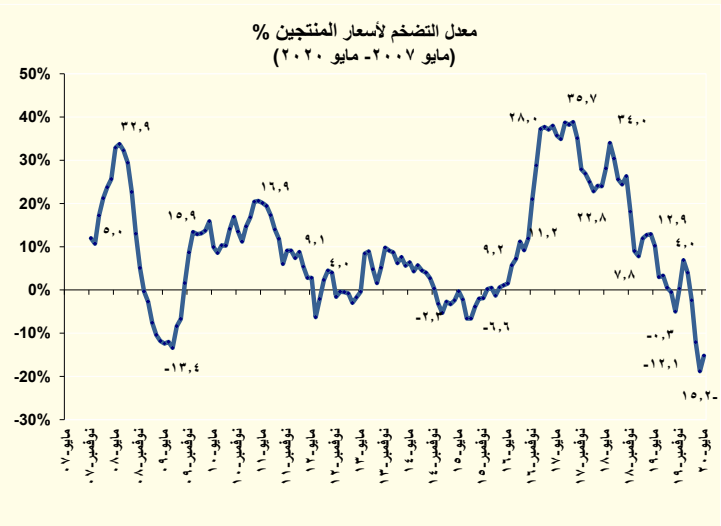

القطاع النقدى

- **وفقا لأحدث البيانات التي تم إصدارها من قبل البنك المركزي المصرى**، فقد **ارتفع معدل النمو السنوي للسيولة المحلية** ليحقق ١٧,٢% في مايو ٢٠٢٠ (٤٤٥١,٤ مليار جنيه)، مقارنة بـ١٥,٧% في الشهر الماضي. ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى زيادة المعروض النقدي إلى ٩,١% في مايو ٢٠٢٠، مقارنة بـ ٧٪ في الشهر الماضي مدفوعة بزيادة العملة المتداولة إلى ١٦,٤% في مايو ٢٠٢٠، مقارنة بـ ١٢,٧٪ خلال الشهر الماضي. علاوة على ذلك، ارتفع نمو اشباه النقود بشكل طفيف ليسجل ٥,٤ ٪ في مايو ٢٠٢٠، مقارنة بـ ٤,٦٪ في الشهر الماضي، مدفوعًا بزيادة الودائع الجارية بالعملات الاجنبية لتصل إلى ١١,٢ ٪ في مايو ٢٠٢٠، مقارنة بـ ٤,٣٪ في الشهر الماضي.

- وعلى نحو آخر، فقد **ارتفع النمو السنوي الصافي للأصول الأجنبية** بشكل ملحوظ إلى -٦٥,٧٪ (١٣٢,٤ مليار جنيه) مقارنة بـ -٨٩٪الشهر الماضي، ويرجع ذلك أساسًا إلى ارتفاع صافي الأصول الأجنبية لدي البنك المركزي المصري (بالجنيه المصري) إلى -١٤,٤٪ في مايو ٢٠٢٠، مقابل -٣٢,٤٪ الشهر الماضي.

- ومن جهة أخرى، فقد **انخفض النمو السنوي الصافي للأصول المحلية بشكل طفيف** إلى ٢٣,٤٪ في نهاية مايو ٢٠٢٠ (٤٣١٩ مليار جنيه) مقارنة بـ ٢٣,٧٪ في الشهر الماضي بسبب الانخفاض في صافي المطلوبات على الحكومة و GASC إلى ٢٨٪ في مايو ٢٠٢٠، مقارنة بـــ ٢٨,٣٪الشهر الماضي.

- وقد **ارتفعت نسبة النمو السنوي لإجمالي الودائع** - باستثناء الودائع لدى البنك المركزي – إلى١٧,٧% (٤٦٠٣,٤ مليار جنيه) في نهاية مايو ٢٠٢٠، مقارنة بـ ١٤,٩٪ في الشهر الماضي. وجدير بالذكر أن نسبة ٨٤% من إجمالي الودائع تتبع القطاع غير الحكومي، بينما ارتفعت نسبة القروض إلى الودائع لتسجل ٤٦,٤ ٪ في نهاية مايو ٢٠٢٠، مقارنة بـ ٤٦,٣٪ الشهر الماضي.

- **وفى سياق متصل، قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري فى اجتماعها بتاريخ ٢٤ سبتمبر** ٢٠٢٠ خفض أسعار الإيداع والإقراض لليلة الواحدة وسعر العمليات الرئيسية للبنك المركزى بـ ٥٠ نقطة عند ٨,٧٥%، و٩,٧٥% و٩,٢٥% على التوالي. كما تم خفض سعر خصم الإئتمان بـ ٥٠ نقطة عند ٩,٢٥%.

القطاع الخارجى

- **إستطاع الإقتصاد المصرى بفضل الإصلاحات الإقتصادية في تحقيق تحسن ملحوظ في أداء عجز الحساب الجارى، إضافة إلى إعادة بناء إحتياطات النقد الأجنبى بمستويات تاريخية خلال السنوات السابقة مما مكنه من إمتصاص الصدمة غير المواتية لجائحة كورونا. وتشير أحدث البيانات الصادرة من البنك المركزى المصرى خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٩/٢٠٢٠ إلى تحقيق ميزان المدفوعات عجزاً كلياً بلغ نحو ٥,١ مليار دولار. وقد تحسن وتراجع عجز الميزان الجارى** بنحو ٢,٤ مليار دولار(بنسبة إنخفاض -٢٥,٢%) ليحقق -٧,٤ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقابل -٩,٨ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق **نتيجة في الأساس لتراجع عجز الميزان التجارى غير البترولى وارتفاع التحويلات الجارية بدون مقابل. أما على جانب ميزان الحساب الرأسمالى والمالى فقد حقق فائضاً** بلغ نحو ٤,١ مليار دولار خلال فترة الدراسة، ولكنه أقل من الفائض المحقق خلال الفترة يوليو-مارس ٢٠١٩/٢٠١٨ والبالغ ٩,٦ مليار دولار متاثراً في الأساس بجائحة كورونا والتى أثرت على سلوك وتحركات رؤوس الأموال حول العالم، وخاصة الناشئة منها.

ويمكن تفسير التحسن على جانب المعاملات الجارية في الأساس في ضوء ما يلى:

- **ارتفاع الصادرات السلعية غير البترولية** بنسبة ٩,٩% بنحو ١,٢ مليار دولار لتحقق ١٣,٦مليار دولار خلال فترة الدراسة (خاصة تزايد الصادرات في الذهب، وأجهزة الإرسال والإستقبال للإذاعة والتليفزيون، والأدوية والأمصال واللقاحات، وأصناف الصيدلة، والمركبات العضوية وغير العضوية)، مما حد من تراجع الصادرات البترولية لتسجل ٧,٣ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقابل ٨,٥ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق بسبب انخفاض الصادرات من البترول الخام والمنتجات البترولية والغاز الطبيعى.
- **تراجع الواردات السلعية غير البترولية** بنسبة -٢,٢% بنحو ٠,٩ مليار دولار لتحقق ٤٠,٩ مليار دولار خلال فترة الدراسة (خاصة تراجع الواردات في حديد صب زهر، والفحم بأنواعه، وقطع غيار وأجزاء للسيارات والجرارات، وقطع غيار وأجزاء أجهزة كهربائية للإستعمال المنزلى).
- **تراجع الواردات البترولية لتسجل ٨,١ مليار دولار، مقابل ٨,٨ مليار دولار** نتيجة تراجع الواردات من المنتجات البترولية (بسبب وقف الاستيراد من الغاز الطبيعى اعتباراً من الربع الثانى من العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨) في حين ارتفعت الواردات من البترول الخام.
- **إرتفاع تحويلات العاملين من الخارج** بنسبة ١٨,٣% بنحو ٣,٣ مليار دولار لتحقق ٢١,٥ مليار دولار خلال فترة الدراسة.
- **إرتفاع المتحصلات من رسوم المرور بقناة السويس** بنسبة ٤,٤% لتسجل ٤,٥ مليار دولار، مقابل ٤,٣ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

أما على جانب ميزان المعاملات الرأسمالية

فقد حقق صافى تدفقات الحساب الرأسمالى والمالى للداخل نحو ٤,١ مليار دولار خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٩ /٢٠٢٠، ولكنه أقل من المحقق خلال نفس الفترة من العام المالي السابق والبالغ نحو ٩,٦ مليار دولار على خلفية تداعيات جائحة كورونا، وقد جاء ذلك في الأساس تأثراً بخروج إستثمارات غير المقيمين في الأوراق المالية المصرية بنحو ٧,٩ مليار دولار خلال فترة الدراسة، وتراجع **صافى الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر بنحو ٥٩٥ مليون دولار ليسجل تدفقات للداخل بلغت ٥,٩ مليار دولار خلال فترة الدراسة،** مقابل ٦,٥ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق **نظراً لأجواء عدم التيقن الناجمة عن تداعيات جائحة كورونا وتأثر تدفقات الإستثمار على مستوى العالم بشكل عام.**